

المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين  
مجموعة العمل التقدمي



# أشغال اللقاء الجهوي للسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له

مداخلة حول

## إشكاليات التنمية المستدامة بجهة سوس ماستا

عبد اللطيف أعمو

السبت 06 أكتوبر 2018

مقر ولاية جهة سوس ماستا \* أكادير



السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد والي جهة سوس ماست،

السيدات والسادة المنتخبون،

أيها الحضور الكريم،

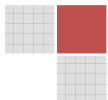
إن من أهم عوائق التنمية بجهة سوس ماست:

### 1. عوائق مرتبطة بتدبير المجال:

◀ التوزيع المجالي لسكان الجهة غير متكافئ، حيث نجد داخل المجال الترابي للجهة توزيعا متباينا بين مناطق ذات تركيز عالي للسكان (أكادير الكبير وسهل سوس) وأخرى هامشية تتميز بهجرة كثيفة للسكان.

◀ فإذا كانت مناطق الجهة الأكثر جاذبية تستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة الجهوية وتخلق فرصا أقوى للشغل داخل الفضاء الجهوي، فهي في ذات الوقت تظل الأكثر عرضة للتحديات المناخية وللرهانات البيئية والاجتماعية، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على وضعها الحالي.

◀ وإذا كانت المنطقة المركزة للسكان وللنشاط الاقتصادي تبرر تخصيص الجزء الأكبر من مجهود الاستثمار، فإن المناطق الأخرى الأقل جاذبية تستدعي مقاربة جادة لإشكاليات الاستدامة ولحكامة وجدوى المشاريع الاجتماعية التي تستهدفها بشكل خاص بسبب ملامحها وبنيتها الديموغرافية.



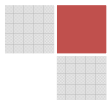
- إن النزيف الديمغرافي الذي تشهده المناطق الهامشية والريفية إذا ما ربطناه بالتوزيع المتباين للدواوير وتشتت التجمعات السكنية داخل الفضاءات القروية والجبلية الغالبة جهويا، والتي غالبا ما تكون أقل كثافة ، يشكل عائقا بنيويا أمام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، والتي تتميز معايير التغطية الخاصة بها بعدم الليونة والتأقلم وبالصرامة المجحفة، والتي غالبا ما لا تنسجم مع حقائق الواقع المحلي (الخريطة المدرسية - الخريطة الصحية - ...)

والنتيجة تظهر جليا في صعوبة تحسين مؤشرات التنمية البشرية في غياب سياسات التمييز الإيجابي أو مبادرات للتكليف والتأقلم المحلي للسياسات القطاعية.

## 2. عوائق مرتبطة بتدبير إشكاليات التكوين والتشغيل:

إن إشكاليات التكوين وخلق فرص الشغل تمثل التحدي الأكبر على الصعيد الجهوي، حيث ظلت جهة سوس ماسة لعقود في مستوى المعدلات الوطنية بالنسبة للتشغيل أو البطالة، دون أن يتمكن الاقتصاد الجهوي من توفير فرص أكبر للرفع من مؤشراتته.

وهو مؤشر دال على طغيان الطابع غير المستقر وهيمنة العمالة الجهوية غير المهيكلة، فضلا عن الصعوبة الكامنة في عدم قدرة الجهة على الحفاظ على مناصب الشغل المكتسبة عبر عقود،



إضافة إلى ضرورة سعيها لخلق المزيد من فرص الشغل في قطاعات ومجالات جديدة وواعدة.

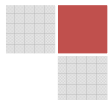
### 3. عوائق مرتبطة بمرتكزات الاقتصاد الجهوي:

لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن الاقتصاد الجهوي يرتكز أساسا على الرافعات الثلاثة المتمثلة في القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة - السياحة - الصيد البحري) (A.T.P).

ولا يجادل أحد اليوم في أن هذه القطاعات الرئيسية، تبدو عليها علامات الضعف بجلاء، بسبب ضيق أفق التطوير وتحسين المردود الذي تعاني منه هذه القطاعات، على مر العقود الأخيرة:

- فالفلاحة تواجه شح شح المياه وضعف الموارد المائية وتقلص المساحات المزروعة المستغلة، وينتظرها بحزم رفع رهان الالتزام الجاد والمسؤول بخلق أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وذات قدرة تنافسية وتتلائم وتتوافق مع التحديات المناخية ومتطلبات الأسواق المستقبلية لها.

- أما السياحة من جهتها، فهي تعاني من ترهل وضعف مزمن في قدرتها التنافسية، وقد تفقد على المدى المتوسط والبعيد، مرتبتها الثانية كثاني قطب سياحي وطني، إذا لم تبادر إلى تجديد رؤيتها وتعيد التفكير في ماهية الوجهة السياحية الجهوية، وتراهن على دمج مختلف المنتوجات الثقافية والتراثية الجهوية، المادية منها



والغير المادية والطبيعية، في تكامل متوازن يضمن تصميم منتج جهوي متكامل ومنفرد.

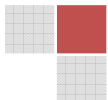
- أما الصيد البحري، فهو يواجه من جهته مخاطر التدبير المستدام لاستغلال الموارد، بالإضافة إلى إعادة تمركز موانئ الصيد الواقعة جنوباً، مع بروز فرص متاحة للاستثمار في قطاع تربية الأحياء البحرية، لكن الرهانات البيئية المرتبطة بهذا المجال تستحق المراقبة.

#### 4. رهانات مرتبطة بالقطاع الصناعي الجهوي:

قد تشكل الصناعة متنفساً ومصدراً للإلهام، إذا ما تعززت مكانة الصناعات ذات القيمة في الاقتصاد الجهوي، وتم التحفيز على التحول التدريجي والسلس من الصناعات الزراعية والتعدينية الملوثة إلى السعي نحو توطين علامات تجارية جديدة في قطاع السيارات والتكنولوجيات الحديثة مثلاً وفي مجالات الابتكار ودعم البحث العملي، وجعل الجامعة فاعل محورياً وقوة اقتراحية في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بين هذا وذاك، يتطلب التخطيط الجهوي تعزيز دور أكادير كقطب اقتصادي جهوي قوي، والذي عانى من تهميش قوي في المدة الأخيرة، مدعوماً ومعززاً بدعم وتقوية بروز أقطاب فلكية إقليمية تنافسية وفاعلة داخل محيطها.



وهذا لن يتأتى إلا بتحفيز التكامل الاقتصادي بين أقاليم الجهة وبمعالجة التفاوتات الجهوية، ودعم التوسع الحضري للمراكز القروية الناشئة، والتي ستلعب دور صمام الأمان مستقبلا للحد من نزيف الهجرة القروية إلى المدن الكبرى (التي تؤدي حتما إلى تضخيم أحزمة الفقر حولها)، أو أبعد من ذلك إلى ما وراء البحار...

إن تقوية إشراك الساكنة المحلية في العمل التنموي شرط أساسي في وضع التنمية الجهوية في سكتها الصحيحة، وهذا لن يتم إلا بتعزيز طابع الحرفية والمهنية الفائقة لدى مكونات المجتمع المدني، كشريك محوري في العملية التنموية، وتقوية قدراتها البشرية والمالية.

ويشكل الاستثمار العمومي رافعة قوية في الاقتصاديات الجهوية الصاعدة، وهنا يتعين دعوة الاستثمار الخاص المحلي إلى مزيد من الالتزام والتعبئة لكي يلعب دور المصاحب الجاد والمسؤول للتدخل العمومي.

وعلى المستوى الاجتماعي، هناك حاجة إلى إيلاء الأهمية القصوى للمشاريع الهادفة إلى الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وأن تستهدف في المقام الأول الجماعات الترابية الأقل حظا وتأهيلا، بجانب الاهتمام بهوامش المدن وبالمناطق الهامشية التي تشكل أطراف الجهة.

عبد اللطيف أعمو

